وتل ـ أبيب)، لا تزال مرحلة شد الخيوط في ما بين الفرقاء والمحاور، وذلك بهدف ان يأخذ كل فريق، أو محور سياسي، أفضل موقع، وان يجمع بين يديه أكثر الاوراق استعداداً لمرحلة الاستحقاقات المقبلة. أما «الحوار»، فانه يفترض اعادة ترتيب الاوضاع، واعطاء كل طرف فرصة أخيرة لفرز المواقف وجرد الحسابات ومعرفة ماله وما عليه قبل معاودة ذلك «الحوار»، حيث من المفروض ان تكون الحقائق قد تأسست على ما يدعم كل طرف في ما يخص القضايا المطروحة للنقاش، تمهيداً لجدولتها.

في هذا الشأن، تساءل مراقب أميركي عمّا اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قادرة على دفع ثمن سياسي مقابل رهانها على قيام دولة فلسطينية، وعمّا اذا كانت القيادة مستعدة وقادرة على مثل هذا التحول النوعي في هويتها، أي الانتقال من حركة تحرر وطني الى هيئة حكومية ذات مسؤوليات مختلفة.

في الحقيقة، لقد أثرت مقررات الجزائر الاخيرة، منهجياً، في الفكر السياسي الفلسطيني، بالغائها مظهرين سلبيين من مظاهر التعامل مع قضاياه، وبنت، في المقابل، ما يمكن ان نطلق عليه «سياسة فلسطينية»: أولاً، ألغت مظهر الاستقطاب والتمحور بين الفصائل الفلسطينية، والذي، وان كان يستند الى اختلافات في النهج والخطوط، الّا انه اقعد ممثلي تلك المحاور عن الحراك السياسي، عربياً ودولياً، لاغياً بذلك عناصر الازدهار لدى الاعداء، أحياناً، وعناصر الانسياق الفردي بالتزامات اقليمية للبعض، من الصعب انكار تأثيرها المستقبلي في القضية الفلسطينية، في معظم الاحيان. ثانياً، ألغت مظهر «الحَرَد الفلسطيني»، ان جاز هذا التعبير، والذي كان نتيجة حتمية للمحاور والاستقطاب، وطبع، في الحقبة الماضية، اسلوب تعامل القيادات الفلسطينية مع قضاياها المصيرية، حيث كان يكفي اختلاف وجهات النظر بين تنظيمين، أو أكثر، للتأجيل، ان لم يكن للتغييب الكامل لمجرد فكرة الحوار في القضية، ممّا جعل الكثير من اللقاءات الفلسطينية نوعاً من مسرح لا جدوى منه.

الحصيلة الطبيعية لاختفاء المظهرين السابقين، هو ما أسسته مقررات الجزائر، أي بناء ما يطلق عليه «سياسة فلسطينية» وتوضع بين مزدوجين لتمييزها عمّا كان يفرضه المظهران السابقان من «مواقف» آنية، سواء أكانت مرنة أم متشنجة، لا تتواصل ولا تترابط، وهي، بالتالي، أقل بكثير ممّا هي عليه حالياً. على ان أهم ما في السياسة الفلسطينية، بطبعتها الجديدة، انها تبدأ من مواجهة «المختلف» وليس «المؤتلف»، أي تبدأ من الواقعي طموحاً الى المثالي. وتكتسب هذه السياسة صلابة بتناسب طردي بين جذرية المواجهة وبين الالتزام بما يتقرر في ضوئها من نتائج. وهذه النتائج شكلت الخطوط الاستراتيجية التي أعطت الفعل الفلسطيني صفة السياسي.

ما سبق قوله يبقى تجريداً، ما لم يتمّ التدقيق فيه عيانياً، لكي تظهر فاعلية مقررات الجزائر، ولكي تبدو قراءة مستقبل السياسة الفلسطينية ممكنة، وذلك يبدأ بتقويم تلك المقررات في اطار التجاوب مع الوفاق الدولي الجديد بين العملاقين، والمساعي الدولية الى عقد المؤتمر الدولي. وبعبارة أخرى، اذا كانت رهبة المسؤولية التي واجهتها القيادات الفلسطينية العام ١٩٤٧، حين أصدر قرار التقسيم والذي كان ثمرة من ثمار يالطا الاولى، فان القيادة الفلسطينية تواجه، الآن، الرهبة ذاتها، انطلاقاً من ان المؤتمر الدولي وقراراته سيكونان ثمرة يالطا الثانية.

وبطبيعة الحال، ليس هناك ما يبرر ان لا تكون م.ت.ف. مشاركاً في المؤتمر العتيد، ما دام ان «الدولة المستقلة» لن تأتي الّا نتيجة توازنات وحسابات مصالح اقليمية ودولية دقيقة وصعبة. ولمزيد من توضيح الدور الذي سيلعبه المؤتمر الدولي في انشاء الدولة، أو الحل النهائي، يمكن تصويره